مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة & متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

الاختلال الهيكلي للمخصصات الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية في مصر(مع التركيز علي قطاع الزراعة)

محمد عبد السلام عويضة، محمد محمد جبر المغربي، محمد علي محمد شطا و أسماء إسماعيل أبو الفتوح طرابيه*

قسم الاقتصاد الزراعي-كلية الزراعة-جامعة المنصورة

الملخص

يتأثر القطاع الزراعي بما يتأثر به الاقتصاد القومي المصري حيث يوجد اختلال هيكلي داخلي متمثلا توزيع الاستثمارات الزراعية ونسبتها للقطاع السلعي، حيث تبين تناقص نسبة الاستثمارات الزراعية لكل من استثمارات القطاع السلعي والقطاعات الأخرى خلال الفترة (2009-2016) مقارنة بالفترة (2000-2008) بمقدار تغير نسبي قدر بنحو 59.91%، 60.11% علي الترتيب، كما تبين أيضا تناقص هاتين النسبتين خلال الفترة (2017-2020) مقارنة بالفترة (2000-2008) أيضا بمقدار تغير نسبي قدر بنحو 45.48%، 43.96% علي الترتيب، مما يعني ضآلة حجم الاستثمارات الزراعية مقارنة باستثمارات القطاع السلعي، والقطاعات الأخري،وتمثلت مشكلة البحث في زيادة الاختلالات الهيكلية الداخلية بالاقتصاد القومي حيث تبين أن متوسط نسبة مساهمة القطاعات السلعية والإنتاجية والخدمية للناتج المحلي قدر بنحو 51.16%، 31.87%، 16.94% علي الترتيب خلال الفترة الأولي،ونحو 51.94%، 29.70%، 17.97% علي الترتيب خلال الفترة الثانية، ونحو 47.42%،29.32%،23.23%علي الترتيب خلال الفترة الثالثة، كما تكمن مشكلة البحث في زيادة الاختلالات الهيكلية الداخلية بالقطاع الزراعي نتيجة عدم التوازن في توزيع الاستثمارات الزراعية، وهدف هذا البحث بصفة رئيسية لدراسة الاختلال الهيكلي للمخصصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية مع التركيز علي قطاع الزراعة خلال الفترة (2000-2020)،من خلال دراسة المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمخصصات الاستثمارية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحليل مقارن للمتغيرات الاقتصادية للفترات المدروسة، ثم وضع رؤية استشرافية مستقبلية للحد من الاختلالات الهيكلية للمخصصات الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأوصي البحث بأنه لا يجب المساس بالطلب الاستثماري، بل يجب تنشيطه وزيادته، وتوفير الضروريات لفئات الدخل المنخفض دون السلع الترفيهية، وتقييد نمو الطلب الكلي ينصب أساسا علي الطلب الاستهلاكي غير الضروري أو اختفاء فائض الطلب، و تخفيض فائض الطلب باستمرار وخاصة الانفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي العام (الحكومي).

الكلمات الدالة. الاختلال الهيكلي، المخصصات الاستثمارية، القطاع السلعي، الاستثمارات الزراعية

المقدمـــة

يتميز الاقتصاد المصري بالعديد من الإنجازات التي تحققت علي أرض الواقع سواء من قوي بشرية ومن سوق واسعة ومن بنية تحتية وترتيبات لوجستية قد تتجاوز في قوتها واتساع نطاقها ما قد تفرضه وتتطلبه المرحلة الحالية للتنمية، لتحقيق العديد من المكتسبات، وعلي رأسها زيادة كفاءة مؤشرات الاقتصاد الكلي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية علي حد سواء.

ولقد حقق الاقتصاد المصرى نمواً قدر بنحو بنحو 9.8%، 8.3% خلال الربعين الأول والثاني علي الترتيب من العام المالي 2022/2021، كما بلغ متوسط معدل النمو خلال النصف الأول من ذات العام لنحو 9% مقارنة بنحو 2% خلال ذات الفترة من عام 2021/2020، مما يعكس مدى تعافى الاقتصاد المصرى من تداعيات جائحة كورونا وتسارع عملية النمو التي تحققت، كما توقع البنك الدولي انخفاض نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلى الإجمالي من 91.6% نهاية عام 2021/2020، لنحو 90% بنهاية 2023/2022.

ويتعرض الاقتصاد القومي المصري -بالرغم من ذلك- للعديد من الاختلالات الهيكلية شأنه شأن الاقتصاديات المتقدمة والنامية منها علي حد سواء، والتي تنشأ نتيجة عوامل وأسباب داخلية أو خارجية نتيجة اختلال العلاقات التناسبية المكونة للهيكل الاقتصادي ذاته، وانحراف ذلك الكيان الاقتصادي عن النموذج التوازني، وعدم المرونة والكفاءة في توجيه الموارد ذاتيا مما يسبب اختلالات هيكلية تحدث على مستوى الاقتصاد القومي وقطاعاته المختلفة.

ويعتبر الاختلال الهيكلي بين المخصصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد القومي من الاختلالات الهيكلية الداخلية، حيث تبين أن متوسط نسبة مساهمة القطاعات السلعية والإنتاجية والخدمية المكونة للناتج المحلي الإجمالي قدر بنحو 51.17%، 31.88%، 16.95% علي الترتيب خلال الفترة (2000-2008)، ونحو 52%، 30%، 18% علي الترتيب خلال الفترة (2009-2016)، وأخيرا نحو 47.43%، 29.33%، 23.24% علي الترتيب خلال الفترة (2017-2000)، مما يعني ارتفاع نسبة مساهمة القطاع السلعي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الفترات الثلاث مقارنة بالقطاعين الإنتاجي والخدمي لتلك الفترات مما يسبب مزيدا من الاختلالات الهيكلية نتيجة اختلال المساهمة النسبية بين القطاعات الثلاثة المذكورة.

وبالنسبة للقطاع الزراعي إحدي قطاعات الاقتصاد القومي الرائدة الذي يقع علي عاتقة توفير الاحتياجات الغذائية والكسائية والتصنيعية للمجتمع والمواد الأولية لكثير من الصناعات المهمة بالإضافة إلى مساهمته في التنمية الاقتصادية بأنواعها المختلفة، كما أنه ركيزة أساسية للتنمية لخلق وتوليد فرص الإنتاج والدخل وفرص العمل وزيادة التراكم الرأسمالي وتعبئة المدخرات، وخلق وصقل المهارات الفنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التنمية، وتعتبر الاستخدامات الاستثمارية الزراعية أحد أنماط الاستثمار القومي حيث تعمل علي الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في القطاع الزراعي، حيث تتوقف التنمية الزراعية علي زيادة حجم تلك الاستثمارات الزراعية المتاحة وتوزيعها بطريقة تحقق زيادة ملموسة في معدل نمو الناتج الزراعي الذي يمد كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى بالمواد الخام اللازمة للإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة في كافة القطاعات الاقتصادية.

ويتأثر القطاع الزراعي بما يتأثر به الاقتصاد القومي المصري باعتباره أحد أركانه الرئيسية حيث يوجد اختلال هيكلي داخلي متمثلا توزيع الاستثمارات الزراعية ونسبتها للقطاع السلعي، حيث تبين تناقص نسبة إجمالي الاستثمارات الزراعية بالنسبة لكل من استثمارات القطاع السلعي وإجمالي استثمارات القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2009-2016) مقارنة بالفترة (2000-2008) بمقدار تغير نسبي قدر بنحو 59.91%، 60.11% علي الترتيب، كما تبين أيضا تناقص هاتين النسبتين خلال الفترة (2017-2020) مقارنة بالفترة (2000-2008) أيضا بمقدار تغير نسبي قدر بنحو 45.48%، 43.96% علي الترتيب، مما يعني ضآلة حجم المخصصات الاستثمارية المنفذة بالقطاع الزراعي مقارنة بالاستثمارات المنفذة بالقطاع السلعي، وضعف مساهمته مقارنة بإجمالي القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يعني زيادة الاعتماد علي الخارج وزيادة الواردات عن الصادرات مما يؤدي لعجز الميزان التجاري السلعي وبالتالي يؤثر علي ميزان المدفوعات فتزيد أسعار السلع بالنهاية مع حدوث تشوهات سعرية وضغوط تضخمية مما يعني مزيدا من الاختلالات الهيكلية بالقطاع الزراعي، مما يعني حتمية دراسة توزيع تلك الاستثمارات الزراعية للوقوف علي حجم الاختلال الهيكلي للاستثمارات داخل القطاع الزراعي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في زيادة الاختلالات الهيكلية الداخلية بالاقتصاد القومي المصري نتيجة عدم التوازن في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبين أن متوسط نسبة مساهمة القطاعات السلعية والإنتاجية والخدمية المكونة للناتج المحلي الإجمالي قدر بنحو 51.17%، 31.88%، 16.95% علي الترتيب خلال الفترة (2000-2008)،

*الباحث المسئول عن التواصل

البريد الالكتروني: asmaa_ismail@mans.edu.eg

DOI:10.21608/jaess.2022.157484.1078

ونحو 52%، 30%، 18% علي الترتيب خلال الفترة (2009-2016)، ونحو 47.43%، 29.33%، 23.24% علي الترتيب خلال الفترة (2017-2020)، مما يسبب مزيدا من الاختلالات الهيكلية نتيجة اختلال المساهمة النسبية بين القطاعات الثلاثة المذكورة بالاقتصاد القومي المصري.

كما تكمن مشكلة البحث في زيادة الاختلالات الهيكلية الداخلية بالقطاع الزراعي نتيجة عدم التوازن في توزيع الاستثمارات الزراعية مقارنة بالقطاع السلعي، أو بإجمالي القطاعات الاقتصادية، حيث تبين تذبذب متوسط نسبة مساهمة الاستثمارات الزراعية بالنسبة لإجمالي القطاع السلعي وقدر بنحو 17.60%، 7.06%، 9.59% علي الترتيب للفترات الثلاث السابقة علي الترتيب، كما تبين تذبذب متوسط نسبة مساهمة استثمارات قطاع الزراعة بالنسبة لإجمالي القطاع الاقتصادية الأخرى وقدر بنحو 8.47%، 3.38%، 4.75% علي الترتيب للفترات الثلاث السابقة علي الترتيب، مما يعني مزيدا من الاختلالات الهيكلية بالقطاع الزراعي المصري، الأمر الذي يستدعي معه ضرورة دراسة تلك الاختلالات الهيكلية الداخلية للاستثمارات بالقطاع الزراعي مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، ومحاولة تقديم برنامج مقترح للحد أو تلافي أثر تلك الاختلالات سواء في الأمد القصير أو الطويل للنهوض بالقطاع الزراعي المصري.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة رئيسية إلي دراسة الاختلال الهيكلي للمخصصات الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية في مصر مع التركيز علي قطاع الزراعة خلال الفترة (2000-2020)، وذلك من خلال الأهداف الفرعية بالمحاور التالية:

المحور الأول: المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمخصصات الاستثمارية بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

المحور الثاني: تحليل مقارن للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمخصصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية.

المحور الثالث: رؤية استشرافية مستقبلية للحد من الاختلالات الهيكلية للمخصصات الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناول الاختلالات الهيكلية الداخلية التي يعاني منها القطاع الزرعي والتي تفاقمت بصورة متزايدة خلال أوقات الأزمات الاقتصادية نتيجة الاختلال في توزيع الاستثمارات وخاصة الزراعية مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، مما يتطلب معه ضرورة تشخيص تلك الاختلالات الهيكلية وتشخيص مظاهرها ومسبباتها، في محاولة لوضع برنامج مقترح للحد منها والسيطرة عليها سواء في المدي القصير أو البعيد خاصة في ظل محدودية الدراسات التي تمت في هذا المجال، ومن ثم تكمن تلك الأهمية من خلال ما يلي:

الأهمية النظرية: وتكمن تلك الأهمية من خلال التعرف علي المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمخصصات الاستثمارية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مع إجراء تحليل مقارن للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمخصصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية، وأخيرا التعرف علي رؤية استشرافية مستقبلية للحد من الاختلالات الهيكلية للمخصصات الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الأهمية التطبيقية: وتكمن تلك الأهمية من خلال ما يلي:

وتهدف تلك الأهمية إلي تناول الدراسة النظرية وتطبيقها علي قطاع الزراعة وباقي القطاعات الاقتصاد القومي لمعرفة أي من الاختلالات الهيكلية الناتجة عن عدم التوازن في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى أكثر تأثيرا علي معدل النمو الاقتصادي المصري لرسم خارطة طريق للاقتصاد القومي المصري عامة والارتقاء به ومحاولة تطبيق البرنامج المقترح بأركانه المختلفة في سبيل النهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة التي يبغيها المجتمع.

الأهمية المستقبلية: وتكمن تلك الأهمية من خلال ما يلي:

1- إجراء دراسات أكثر عمقا عن الاختلالات الهيكلية الداخلية لتوزيع الاستثمارات الزراعية بين مختلف القطاعات وتأثير ذلك علي النمو الاقتصادي خلال فترات زمنية أطول لبحث العلاقة طويلة الأجل كمنهج تاريخي للعلاقة المذكورة.

2- إجراء دراسات مستقبلية علي الهيكل السلعي للصادرات والواردات المصرية باعتبارها أحد أهم صور الاختلالات الهيكلية وخاصة الخارجية وتأثيرها أيضا علي النمو الاقتصادي تفصيليا لرسم خارطة طريق للاقتصاد القومي المصري.

3- دراسة مسببات أخري للاختلالات الهيكلية سواء الداخلية أو الخارجية غير المدروسة والتي يتضح منها حجم تلك الاختلالات الهيكلية وبالتالي إعطاء صورة حقيقية ومتكاملة عن تلك الاختلالات الهيكلية التي يتعرض لها كل من الاقتصاد القومي والزراعي المصري.

الطريقة البحثية ومنهج الدراسة

تحقيقا لهدف الدراسة، اعتمدت الدراسة علي استخدام الطريقتين الاستقرائية والاستدلالية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية واختيار أفضل النماذج الممثلة للمتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها بناءا علي الأسس الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة (2000-2020)، وقد تم تقسيم فترة الدراسة (2000-2020) إلي ثلاث فترات وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد وذلك كما يلي:

- **الفترة الأولي (2000-2008)**: وهي فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية مع تطبيق مصر لبرامج إصلاحية خلال تلك الفترة، ولم يحدث بها ثورات داخلية مما يعني أنها كانت فترة شبه مستقرة يمكن معه دراسة الاختلالات الهيكلية الداخلية الحادثة في توزيع الاستثمارات بالقطاع الزراعي ومقارنته مع باقي القطاعات الاقتصادية ومقارنتها بالفترتين الثانية والثالثة.
- **الفترة الثانية (2009-2016)**: وهي الفترة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وما حدث فيها من تداعيات علي الاقتصاديات العالمية ككل، وكذلك ما حدث تلك الفترة من ثورة 2011 وتداعياتها وآثارها علي كافة جوانب الاقتصاد القومي والحياة السياسية والاجتماعية بالبلاد، إلي أن تم تحرير سعر الصرف عام 2016 للتعرف علي تلك الاختلالات الهيكلية الداخلية الحادثة في توزيع الاستثمارات بالقطاع الزراعي ومقارنته مع باقي القطاعات الاقتصادية ومع الفترة الأولي لمعرفة أثر التغيرات الحادثة خلالها في هيكل القطاع الزراعي المصري.
- **الفترة الثالثة (2017-2020)**: وهي فترة ما بعد تحرير سعر الصرف لمعرفة تداعياته وآثاره الاقتصادية علي تغير وتحول الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية بالقطاع الزراعي أثناء تلك الفترة، ومقارنتها بالفترتين الأولي والثانية لمعرفة أثر التغيرات الحادثة خلالها في هيكل القطاع الزراعي، ويمكن استعراض الأسلوب البحثي لهذه الدراسة من خلال ما يلي:

أولا: مجال الدراسة ـ الجغرافي والزمني-.

ثانيا: أداة جمع البيانات.

ثالثا: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة.

أولا: مجال الدراسة ـ الجغرافي والزمني-

أ- **المجال الجغرافي:** تم تطبيق البحث علي إجمالي الاستثمارات بالقطاع الزراعي ومقارنته بباقي القطاعات الاقتصادية المختلفة لدراسة الاختلالات الهيكلية الداخلية بالاقتصاد القومي المصري.

ب- **المجال الزمني:** ويقصد بها الفترة الزمنية التي تم خلالها جمع بيانات الدراسة وتطبيقها وهي الفترة الممتدة من (2000-2020)، كما تم تقسيم هذه الفترة لثلاث فترات (2000-2008)، (2009-2016)، (2017-2020) كتحليل مقارن للمتغيرات المدروسة نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل فترة علي حدة.

ثانيا: أداة جمع البيانات:

تم جمع البيانات الثانوية بواسطة الباحث علي المستوي الكلي للاستثمارات الزراعية ومقارنتها بالاستثمارات في باقي القطاعات الاقتصادية، وذلك من البيانات الخاصة بالمصادر المشار إليها سابقا.

ثالثا: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة.

تم جمع البيانات وتبويبها واستخدام بعض المقاييس الإحصائية كالمتوسط الحسابي أو الهندسي، ومعامل الاختلاف معبرا عن التقلبات الحادثة والنسب المئوية لكل متغير من المتغيرات المدروسة، ثم استخدام معادلات الاتجاه الزمني لبعض المتغيرات المدروسة، واختيار أفضل النماذج الاقتصادية بناء علي الأسس الاقتصادية.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة علي المراجع والبيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة (F.A.O)، ومطبوعات ونشرات وزارتي التجارة والصناعة، والتخطيط، وصندوق النقد العربي، بجانب اعتماد الدراسة في إطارها النظري والتحليلي علي العديد من المراجع العلمية متمثلة في الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية، بجانب العديد من البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة.

خطة البحث:

يمكن التعرف علي خطة البحث من خلال المقدمة ومشكة وهدف وأهمية البحث والاسلوتب البحثي ومصادر البيانات والنتائج التي تم التوصل إليها وأخيرا اشتمل البحث علي ملخص باللغتين العربية والانجليزية، ثم المراجع باللغتين العربية والإنجليزية.

النتائج والمناقشات

المحور الأول: المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمخصصات الاستثمارية بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

يمكن دراسة هذا المحور من خلال دراسة التطور التاريخي للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بأوجه المخصصات الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر خلال الفترة (2000-2020) وذلك كالتالي:

1- المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي العام

بدراسة الجدول رقم (1)، خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي العام تراوحت بين حد أدني 2433.7 مليون جنيه عام 2007، وحد أقصي 31425.30 مليون جنيه عام 2002، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1191.26% مقارنة بعام 2007، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 502.30 مليون جنيه، تمثل نحو 8% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 6278.75 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 48%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 52% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول رقم (1) أن معامل الاختلاف قدر بنحو 128.35% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

2- المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي الخاص

بدراسة الجدول رقم (1)، خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي الخاص تراوحت بين حد أدني 2698 مليون جنيه عام 2012، وحد أقصي 17520 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 549.37% مقارنة بعام 2012، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 435.89 مليون جنيه، تمثل نحو 6% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 7264.88 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 50%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 50% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول رقم (1) أن معامل الاختلاف قدر بنحو 64.21% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

3- إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي

بدراسة الجدول رقم (1)، خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي تراوحت بين حد أدني 5370.70 مليون جنيه عام 2012، وحد أقصي 48945.30 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 811.34% مقارنة بعام 2012، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 948.05 مليون جنيه، تمثل نحو 7% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 13543.63 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 55%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 45% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول رقم (1) أن معامل الاختلاف قدر بنحو 86.45% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

4- المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي العام

بدراسة الجدول رقم (1)، خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي العام تراوحت بين حد أدني 11054.20 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 295842.10 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 2576.29% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 9053.95 مليون جنيه، تمثل نحو 14% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 64671.09 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 91%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 9% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول رقم (1) أن معامل الاختلاف قدر بنحو 114.52% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

5- المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي الخاص

بدراسة الجدول رقم (1)، خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي الخاص تراوحت بين حد أدني 16033.90 مليون جنيه عام 2002، وحد أقصي 236466 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1374.79% مقارنة بعام 2002، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 9507.40 مليون جنيه، تمثل نحو 13% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 73131.53 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 91%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 9% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول رقم (1) أن معامل الاختلاف قدر بنحو 75.56% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

6- إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي

بدراسة الجدول رقم (1)، خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي تراوحت بين حد أدني 27427.20 مليون جنيه عام 2001، وحد أقصي 532308.10 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1840.80% مقارنة بعام 2001، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 19292.37 مليون جنيه، تمثل نحو 14% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 73131.53 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 94%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 6% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول رقم (1) أن معامل الاختلاف قدر بنحو 91.24% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

7- المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية عام

بدراسة الجدول رقم (1)، خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية عام تراوحت بين حد أدني 31370.40 مليون جنيه عام 2001، وحد أقصي 513664 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1537.42% مقارنة بعام 2001، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 17421.64 مليون جنيه، تمثل نحو 13% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 134012.63 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 93%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 7% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول رقم (1) أن معامل الاختلاف قدر بنحو 102.84% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

8- المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية خاص

بدراسة الجدول رقم (1)، خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية خاص تراوحت بين حد أدني 30909 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 444179 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1337.05% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 19018.63 مليون جنيه، تمثل نحو 13% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 146297.17 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 95%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 5% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول رقم (1) أن معامل الاختلاف قدر بنحو 76.84% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

9- إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية

بدراسة الجدول رقم (1)، خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية تراوحت بين حد أدني 63581.80 مليون جنيه عام 2001، وحد أقصي 957843 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1406.47% مقارنة بعام 2001، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 36440.27 مليون جنيه، تمثل نحو 13% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 280309.80 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 96%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 4% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول رقم (1) أن معامل الاختلاف قدر بنحو 87.46% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

10- نسبة المخصصات الاستثمارية الزراعية لاستثمارات القطاع السلعي

بدراسة الجدول رقم (1)، خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن نسبة المخصصات الاستثمارية الزراعية لاستثمارات القطاع السلعي تراوحت بين حد أدني 4.65% عام 2012، وحد أقصي 31.53% عام 2002، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 85.25% مقارنة بعام 2002، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير

بمقدار سنوي 0.66%، تمثل نحو 6% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 11.07 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 44%، من قيمة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 56% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول رقم (1) أن معامل الاختلاف قدر بنحو 76.23% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

11- نسبة المخصصات الاستثمارية الزراعية لاستثمارات القطاعات الاقتصادية

بدراسة الجدول رقم (1)، خلال الفترة (2000-2020)، تبين أن نسبة المخصصات الاستثمارية الزراعية لاستثمارات القطاعات الاقتصادية تراوحت بين حد أدني 2.18% عام 2012، وحد أقصي 14.21% عام 2002، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 84.66% مقارنة بعام 2002، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي 0.32%، تمثل نحو 6% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 5.34 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 46%، من قيمة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 54% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول رقم (1) أن معامل الاختلاف قدر بنحو 66.55% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

جدول 1. يوضح الاختلال الهيكلي بين المخصصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة المدروسة (2000-2020).

البيان	الاستخدامات الاستثمارية المنفذة للقطاع الزراعي					الاستخدامات الاستثمارية المنفذة لإجمالي القطاع السلعي					الاستخدامات الاستثمارية المنفذة لإجمالي قطاعات الاقتصادية					(%) قطاع الزراعة للإجمالي الكلي	(%) قطاع الزراعة لإجمالي القطاع السلعي
السنة	عام (مليون جنيه)	% العام لإجمالي القطاع الزراعي	خاص (مليون جنيه)	%الخاص لإجمالي القطاع الزراعي	المجموع (مليون جنيه)	عام (مليون جنيه)	% العام للقطاع السلعي	خاص (مليون جنيه)	%الخاص للقطاع السلعي	المجموع (مليون جنيه)	عام (مليون جنيه)	% العام للإجمالي	خاص (مليون جنيه)	% الخاص للإجمالي	الإجمالي (مليون جنيه)		
2000	3212.50	39.50	4921.00	60.50	8133.50	11054.20	39.68	16801.00	60.32	27855.20	33539.80	52.04	30909.00	47.96	64448.80	12.62	29.20
2001	2888.30	35.23	5309.00	64.77	8197.30	11296.80	41.19	16130.40	58.81	27427.20	31370.40	49.34	32211.40	50.66	63581.80	12.89	29.89
2002	3695.50	38.52	5898.00	61.48	9593.50	14396.00	47.31	16033.90	52.69	30429.90	35665.10	52.83	31846.40	47.17	67511.50	14.21	31.53
2003	3220.30	50.29	3183.30	49.71	6403.60	11436.30	39.01	17879.30	60.99	29315.60	34457.10	50.60	33646.00	49.40	68103.10	9.40	21.84
2004	3559.00	47.08	4000.00	52.92	7559.00	15798.30	43.76	20300.00	56.24	36098.30	42456.00	53.37	37100.00	46.63	79556.00	9.50	20.94
2005	3170.10	42.72	4250.10	57.28	7420.20	22742.30	47.27	25367.70	52.73	48110.00	50039.40	51.88	46417.00	48.12	96456.40	7.69	15.42
2006	2799.70	34.81	5244.10	65.19	8043.80	25624.20	41.36	36334.10	58.64	61958.30	49415.90	42.70	66325.00	57.30	115740.90	6.95	12.98
2007	2433.70	31.24	5357.50	68.76	7791.20	30743.50	33.86	60051.20	66.14	90794.70	58041.60	37.36	97300.30	62.64	155341.90	5.02	8.58
2008	2849.50	35.30	5223.00	64.70	8072.50	35205.90	32.69	72500.70	67.31	107706.60	70454.70	35.31	129080.00	64.69	199534.70	4.05	7.49
2009	2743.30	39.98	4119.00	60.02	6862.30	39460.90	38.41	63282.40	61.59	102743.30	101661.20	51.57	95476.00	48.43	197137.20	3.48	6.68
2010	2878.10	42.68	3865.00	57.32	6743.10	56399.00	46.22	65626.40	53.78	122025.40	105088.90	45.33	126738.30	54.67	231827.20	2.91	5.53
2011	3275.70	47.93	3558.00	52.07	6833.70	43182.10	41.86	59983.80	58.14	103165.90	8739.030	38.15	141676.10	61.85	229066.40	2.98	6.62
2012	2672.70	49.76	2698.00	50.24	5370.70	49353.90	42.74	66115.00	57.26	115468.90	92545.70	37.61	153522.50	62.39	246068.20	2.18	4.65
2013	2950.40	35.19	5434.00	64.81	8384.40	54882.40	45.51	65721.90	54.49	120604.30	95900.00	39.69	145712.20	60.31	241612.20	3.47	6.95
2014	4146.10	35.66	7480.50	64.34	11626.60	53903.40	40.60	78857.50	59.40	132760.90	110473.60	41.67	154617.70	58.33	265091.30	4.39	8.76
2015	5213.00	38.86	8201.00	61.14	13414.00	57474.10	38.41	92167.70	61.59	149641.80	147793.30	44.29	185916.00	55.71	333709.30	4.02	8.96
2016	5251.00	31.84	11240.00	68.16	16491.00	48979.50	29.42	117525.40	70.58	166504.90	164743.80	42.02	227295.40	57.98	392039.20	4.21	9.90
2017	6038.60	26.17	17040	73.83	23078.60	123903.80	47.90	134790	52.10	258693.80	243525.50	47.35	270783.50	52.65	514309	4.49	8.92
2018	8698.70	35.22	16000	64.78	24698.70	122149.90	44.95	149580	55.05	271729.90	254727.60	44.60	316400.00	55.40	571127.60	4.32	9.09
2019	31425.30	64.20	17520	35.80	48945.30	295842.10	55.58	236466.00	44.42	532308.10	513664.00	53.63	444179.00	46.37	957843.00	5.11	9.19
2020	28732.20	70.50	12021	29.50	40753.20	234264.20	65.34	124247.80	34.66	358512.00	491311.30	61.69	305088.70	38.31	796400.00	5.12	11.37
المتوسط	6278.75	*40.42	7264.88	*57.29	13543.63	64671.09	*42.38	73131.53	*56.43	137802.62	13401.63	*45.85	146297.17	*53.23	280309.80	*5.34	*11.07
الانحراف المعياري	8059.02	10.65	4665.08	10.65	11708.36	74060.78	7.73	55257.02	7.73	125735.05	13782.57	6.89	112412.41	6.89	245160.37	3.56	8.44
معامل الاختلاف	128.35	26.35	64.21	18.59	86.45	114.52	18.24	75.56	13.70	91.24	102.84	15.04	76.84	12.95	87.46	66.55	76.23
أصغر قيمة	2433.70	26.17	2698.00	29.50	5370.70	11054.20	29.42	16033.90	34.66	27427.20	31370.40	35.31	30909.00	38.31	63581.80	2.18	4.65
أكبر قيمة	31425	71	17520	74	48945	295842	65	236466	71	532308	513664	62	444179	65	957843	14	32
% التغير	1191.26	169.39	549.37	150.27	811.34	2576.29	122.09	1374.79	103.64	1840.80	1537.42	74.71	1337.05	68.86	1406.47	551.83	578.06

الأرقام بين القوسين سالبة *** المتوسط الهندسي**

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: 1- موقع وزارة التخطيط المصرية www.mop.gov.eg. 2- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول 2. معادلات الاتجاه الزمني للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة باستثمارات القطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر خلال الفترة (2000-2020). القيمة بالمليون جنيه

م	المتغير التابع	المعادلـــة	r^2	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي(%)
1	استثمارات القطاع الزراعي عام	لو ص^هـ = 7.50 + 0.08 سهـ (31.45)** (4.22)**	0.48	**17.79	6278.75	502.30	8
2	استثمارات القطاع الزراعي خاص	لو ص^هـ = 8.03 + 0.06 سهـ (43.60)** (4.33)**	0.50	**18.73	7264.88	435.89	6
3	إجمالي الاستثمار بالقطاع الزراعي	لو ص^هـ = 8.47 + 0.07 سهـ (43.84)** (4.83)**	0.55	**23.37	13543.63	948.05	7
4	استثمارات القطاع السلعي عام	لو ص^هـ = 9.05 + 0.14 سهـ (68.85)** (13.73)**	0.91	**188.73	64671.09	9053.45	14
5	استثمارات القطاع السلعي خاص	لو ص^هـ = 9.54 + 0.13 سهـ (84.21)** (13.87)**	0.91	**192.23	73131.53	9507.10	13
6	إجمالي الاستثمار بالقطاع السلعي	لو ص^هـ = 10 + 0.14 سهـ (9.22)** (16.81)**	0.94	**282.40	137802.62	19292.37	14
7	استثمارات القطاعات الاقتصادية عام	لو ص^هـ = 10.01 + 0.13 سهـ (94.31)** (15.39)**	0.93	**236.72	134012.63	17421.64	13
8	استثمارات القطاعات الاقتصادية خاص	لو ص^هـ = 10.12 + 0.13 سهـ (114.90)** (19.01)**	0.95	**361.24	146297.17	19018.63	13
9	إجمالي استثمارات القطاعات الاقتصادية	لو ص^هـ = 10.76 + 0.13 سهـ (147.08)** (22.69)**	0.96	**514.59	280309.80	36440.27	13
10	نسبة استثمار القطاع الزراعي للقطاع السلعي	لو ص^هـ = 3.07 - 0.06 سهـ (15.54)** (-3.85)**	0.44	**14.82	11.07	(0.66)	(6)
11	نسبة استثمار القطاع الزراعي للقطاع الاقتصادية	لو ص^هـ = 2.31 – 0.06 سهـ (12.92)** (-4.06)**	0.46	**16.46	5.34	(0.32)	(6)

حيث ص^هـ= القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ س هـ=متغير الزمن حيث هـ السنوات= 1، 2، ...، 21 ، R^2= معامل التحديد ، F= قيمة F المحسوبة ، NS:غير معنوي.

(**)معنوية عند مستوي معنوية 0.01 ، (*)معنوية عند مستوي معنوية 0.05. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإنحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة.

المصدر: حسبت بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (1).

المحور الثاني: تحليل مقارن للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمخصصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية.

يمكن دراسة المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمخصصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر كدراسة مقارنة بين ثلاث فترات تمثلت الأولي في الفترة (2000-2008)، وتمثلت الثانية في الفترة (2009-2016)، وأخيرا تمثلت الأخيرة في الفترة (2017-2020) وذلك علي النحو التالي:

1- المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي العام

بدراسة الجدول رقم (3)، خلال الفترة الأولي (2000-2008)، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي العام تراوحت بين حد أدني 2433.7 مليون جنيه عام 2007، وحد أقصي 3695.5 مليون جنيه عام 2002، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 34.14% مقارنة بعام 2002، وبمتوسط قدر بنحو 3092.07 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 12.72% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية (2009-2016)، تبين من خلال نفس الجدول السابق، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 2672.70 مليون جنيه عام 2012، وحد أقصي 5251 مليون جنيه عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 96.47% مقارنة بعام 2012، وبمتوسط قدر بنحو 3641.29 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 29.82% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين من بيانات الجدول رقم (4) زيادة المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي العام خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 549.22 مليون جنيه وتغير نسبي قدر بنحو 17.76%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة (2017-2020)، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 6038.60 مليون جنيه عام 2017، وحد أقصي 31425.30 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 420.41% مقارنة بعام 2017، وبمتوسط قدر بنحو 18723.70 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 70.51% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 15082.41 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 414.12%، بينما اتضح تزايد هذا المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 15631.63 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 505.54%.

جدول 3. يوضح الاختلال الهيكلي بين المخصصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الثلاث فترات المدروسة (2000-2008)، (2009-2016)، (2017-2020).

البيان	الاستخدامات الاستثمارية المنفذة للقطاع الزراعي				الاستخدامات الاستثمارية المنفذة لإجمالي القطاع السلعي				الاستخدامات الاستثمارية المنفذة لإجمالي القطاعات الاقتصادية				(%) قطاع الزراعة لإجمالي القطاع السلعي	(%) قطاع الزراعة للإجمالي الكلي
السنة	عام (مليون جنيه)	% العام لإجمالي القطاع الزراعي	خاص (مليون جنيه)	%الخاص لإجمالي القطاع الزراعي	مجموع (مليون جنيه)	عام (مليون جنيه)	% العام للقطاع السلعي	خاص (مليون جنيه)	%الخاص للقطاع السلعي	المجموع (مليون جنيه)	عام (مليون جنيه)	% العام للإجمالي	خاص (مليون جنيه)	% الخاص للإجمالي	الإجمالي (مليون جنيه)		
القترة الأولي (2000 - 2008)																	
2000	3212.50	39.50	4921.00	60.50	8133.50	11054.20	39.68	16801.00	60.32	27855.20	33539.80	52.04	30909.00	47.96	64448.80	29.20	12.62
2001	2888.30	35.23	5309.00	64.77	8197.30	11296.80	41.19	16130.40	58.81	27427.20	31370.40	49.34	32211.40	50.66	63581.80	29.89	12.89
2002	3695.50	38.52	5898.00	61.48	9593.50	14396.00	47.31	16033.90	52.69	30429.90	35665.10	52.83	31846.40	47.17	67511.50	31.53	14.21
2003	3220.30	50.29	3183.30	49.71	6403.60	11436.30	39.01	17879.30	60.99	29315.60	34457.10	50.60	33646.00	49.40	68103.10	21.84	9.40
2004	3559.00	47.08	4000.00	52.92	7559.00	15798.30	43.76	20300.00	56.24	36098.30	42456.00	53.37	37100.00	46.63	79556.00	20.94	9.50
2005	3170.10	42.72	4250.10	57.28	7420.20	22742.30	47.27	25367.70	52.73	48110.00	50039.40	51.88	46417.00	48.12	96456.40	15.42	7.69
2006	2799.70	34.81	5244.10	65.19	8043.80	25624.20	41.36	36334.10	58.64	61958.30	49415.90	42.70	66325.00	57.30	115740.90	12.98	6.95
2007	2433.70	31.24	5357.50	68.76	7791.20	30743.50	33.86	60051.20	66.14	90794.70	58041.60	37.36	97300.30	62.64	155341.90	8.58	5.02
2008	2849.50	35.30	5223.00	64.70	8072.50	35205.90	32.69	72500.70	67.31	107706.60	70454.70	35.31	129080.00	64.69	199534.70	7.49	4.05
المتوسط	3092.07	38.99	4820.67	60.29	7912.73	19810.83	40.38	31266.48	59.12	51077.31	45048.89	46.77	56092.79	52.35	101141.68	17.60	8.47
الانحراف المعياري	393.46	6.24	845.47	6.24	840.93	9107.97	5.15	21092.53	5.15	29863.02	13156.59	6.98	35143.50	6.98	47827.20	9.19	3.57
معامل الاختلاف	12.72	16.00	17.54	10.35	10.63	45.97	12.74	67.46	8.70	58.47	29.21	14.92	62.65	13.33	47.29	52.23	42.15
أصغر قيمة	2434	31.24	3183	49.71	6404	11054	32.69	16034	52.69	27427	31370	35.31	30909	46.63	63582	7.49	4.05
أكبر قيمة	3696	50.29	5898	68.76	9594	35206	47.31	72501	67.31	107707	70455	53.37	129080	64.69	199535	31.53	14.21
% التغير	34.14-	37.89-	46.03-	38.33	33.25-	218.48	30.91-	352.17	27.75	292.70	124.59	33.84-	317.61	38.72	213.82	76.23-	71.53-
القترة الثانية (2009 - 2016)																	
2009	2743.30	39.98	4119.00	60.02	6862.30	39460.90	38.41	63282.40	61.59	102743.30	101661.20	51.57	95476.00	48.43	197137.20	6.68	3.48
2010	2878.10	42.68	3865.00	57.32	6743.10	56399.00	46.22	65626.40	53.78	122025.40	105088.90	45.33	126738.30	54.67	231827.20	5.53	2.91
2011	3275.70	47.93	3558.00	52.07	6833.70	43182.10	41.86	59983.80	58.14	103165.90	87390.30	38.15	141676.10	61.85	229066.40	6.62	2.98
2012	2672.70	49.76	2698.00	50.24	5370.70	49353.90	42.74	66115.00	57.26	115468.90	92545.70	37.61	153522.50	62.39	246068.20	4.65	2.18
2013	2950.40	35.19	5434.00	64.81	8384.40	54882.40	45.51	65721.90	54.49	120604.30	95900.00	39.69	145712.20	60.31	241612.20	6.95	3.47
2014	4146.10	35.66	7480.50	64.34	11626.60	53903.40	40.60	78857.50	59.40	132760.90	110473.60	41.67	154617.70	58.33	265091.30	8.76	4.39
2015	5213.00	38.86	8201.00	61.14	13414.00	57474.10	38.41	92167.70	61.59	149641.80	147793.30	44.29	185916.00	55.71	333709.30	8.96	4.02
2016	5251.00	31.84	11240.00	68.16	16491.00	48979.50	29.42	117525.40	70.58	166504.90	164743.80	42.02	227295.40	57.98	392039.20	9.90	4.21
المتوسط	3641.29	39.82	5824.44	59.47	9465.73	50454.41	40.06	76160.01	59.41	126614.43	113199.60	42.34	153869.28	57.29	267068.88	7.06	3.38
الانحراف المعياري	1085.90	6.27	2916.23	6.27	3940.07	6472.44	5.29	19722.84	5.29	22233.68	27907.65	4.55	39243.10	4.55	64062.60	1.80	0.75
معامل الاختلاف	29.82	15.74	50.07	10.54	41.62	12.83	13.22	25.90	8.91	17.56	24.65	10.75	25.50	7.95	23.99	25.57	22.07
أصغر قيمة	2673	31.84	2698	50.24	5371	39461	29.42	59984	53.78	102743	87390	37.61	95476	48.43	197137	4.65	2.18
أكبر قيمة	5251	49.76	11240	68.16	16491	57474	46.22	117525	70.58	166505	164744	51.57	227295	62.39	392039	9.90	4.39
% التغير	96.47	36.02-	316.60	35.68	207.05	45.65	36.35-	95.93	31.24	62.06	88.51	27.07-	138.07	28.82	98.87	112.94	100.95
القترة الثالثة (2017 - 2020)																	
2017	6038.60	26.17	17040	73.83	23078.60	123903.80	47.90	134790	52.10	258693.80	243525.50	47.35	270783.50	52.65	514309	8.92	4.49
2018	8698.70	35.22	16000	64.78	24698.70	122149.90	44.95	149580	55.05	271729.90	254727.60	44.60	316400.00	55.40	571127.60	9.09	4.32
2019	31425.30	64.20	17520	35.80	48945.30	295842.10	55.58	236466.00	44.42	532308.10	513664.00	53.63	444179.00	46.37	957843.00	9.19	5.11
2020	28732.20	70.50	12021	29.50	40753.20	234264.20	65.34	124247.80	34.66	358512.00	491311.30	61.69	305088.70	38.31	796400.00	11.37	5.12
المتوسط	18723.70	45.19	15645.25	47.41	34368.95	194040.00	52.88	161270.95	45.84	355310.95	375807.10	51.41	334112.80	47.71	709919.90	9.59	4.75
الانحراف المعياري	13202.44	21.64	2498.07	21.64	12572.65	85768.93	9.11	51195.47	9.11	126040.87	146633.80	7.59	75897.54	7.59	205322.18	1.15	0.41
معامل الاختلاف	70.51	47.88	15.97	45.65	36.58	44.20	17.23	31.75	19.88	35.47	39.02	14.76	22.72	15.91	28.92	12.04	8.72
أصغر قيمة	6038.60	26.17	12021.00	29.50	23078.60	122149.90	44.95	124247.80	34.66	258693.80	243525.50	44.60	270783.50	38.31	514309.00	8.92	4.32
أكبر قيمة	31425.30	70.50	17520.00	73.83	48945.30	295842.10	65.34	236466.00	55.05	532308.10	513664.00	61.69	444179.00	55.40	957843.00	11.37	5.12
% التغير	420.41	169.45	31.39-	60.05-	112.08	142.20	45.36	47.46-	37.04-	105.77	110.93	38.32	64.03	30.85-	86.24	27.42	18.33

الأرقام بين القوسين سالبة

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: 1- موقع وزارة التخطيط المصرية www.mop.gov.eg. 2- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
3- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أعداد مختلفة.

جدول 4. يوضح أهم المؤشرات للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالاختلال الهيكلي بين المخصصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الثلاث فترات المدروسة (2000-2008)، (2009-2016)، (2017-2020).

أوجه المقارنة	الاستخدامات الاستثمارية المنفذة للقطاع الزراعي			الاستخدامات الاستثمارية المنفذة لإجمالي القطاع السلعي			الاستخدامات الاستثمارية المنفذة لإجمالي القطاعات الاقتصادية			(%) قطاع الزراعة لإجمالي القطاع السلعي	(%) قطاع الزراعة للإجمالي الكلي
	عام (مليون جنيه)	خاص (مليون جنيه)	المجموع	عام (مليون جنيه)	خاص (مليون جنيه)	المجموع	عام (مليون جنيه)	خاص (مليون جنيه)	المجموع		
الفترة الأولي (2000-2008)											
المتوسط الحسابي	3092.07	4820.67	7912.73	19810.83	31266.48	51077.31	45048.89	56092.79	101141.68	17.60	8.47
الانحراف المعياري	393.46	845.47	840.93	9107.97	21092.53	29863.02	13156.59	35143.50	47827.20	9.19	3.57
معامل الاختلاف (%)	12.72	17.54	10.63	45.97	67.46	58.47	29.21	62.65	47.29	52.23	42.15
الفترة الثانية (2009-2016)											
المتوسط الحسابي	3641.29	5824.44	9465.73	50454.41	76160.01	126614.43	113199.60	153869.28	267068.88	7.06	3.38
الانحراف المعياري	1085.90	2916.23	3940.07	6472.44	19722.84	22233.68	27907.65	39243.10	64062.60	1.80	0.75
معامل الاختلاف (%)	29.82	50.07	41.62	12.83	25.90	17.56	24.65	25.50	23.99	25.57	22.07
الفرق المطلق (مقارنة بالأولي)	549.22	1003.77	1552.99	30643.58	44893.53	75537.11	68150.71	97776.49	165927.20	-10.54	-5.09
الفرق النسبي (%) (مقارنة بالأولي)	17.76	20.82	19.63	154.68	143.58	147.89	151.28	174.31	164.05	-59.91	-60.11
الفترة الثالثة (2017-2020)											
المتوسط الحسابي	18723.70	15645.25	34368.95	194040.00	161270.95	355310.95	375807.10	334112.80	709919.90	9.59	4.75
الانحراف المعياري	13202.44	2498.07	12572.65	85768.93	51195.47	126040.87	146633.80	75897.54	205322.18	1.15	0.41
معامل الاختلاف (%)	70.51	15.97	36.58	44.20	31.75	35.47	39.02	22.72	28.92	12.04	8.72
الفرق المطلق (مقارنة بالثانية)	15082.41	9820.81	24903.23	143585.59	85110.94	228696.53	262607.50	180243.53	442851.03	2.54	1.37
الفرق النسبي (%) (مقارنة بالثانية)	414.21	168.61	263.09	284.58	111.75	180.62	231.99	117.14	165.82	35.98	40.49
الفرق المطلق (مقارنة بالأولي)	15631.63	10824.58	26456.22	174229.17	130004.47	304233.64	330758.21	278020.01	608778.22	-8.01	-3.72
الفرق النسبي (%) (مقارنة بالأولي)	505.54	224.55	334.35	879.46	415.80	595.63	734.22	495.64	601.91	-45.48	-43.96

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (11)

2- المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي الخاص

بدراسة الجدول رقم (3)، خلال الفترة الأولي، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي الخاص تراوحت بين حد أدني 3183.30 مليون جنيه عام 2003، وحد أقصي 5898 مليون جنيه عام 2002، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 46.03% مقارنة بعام 2002، وبمتوسط قدر بنحو 4820.67 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 17.54% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 2698 مليون جنيه عام 2012، وحد أقصي 11240 مليون جنيه عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 316.60% مقارنة بعام 2012، وبمتوسط قدر بنحو 5824.44 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 50.07% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين من بيانات الجدول رقم (4) زيادة المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي الخاص خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 1003.77 مليون جنيه وتغير نسبي قدر بنحو 20.82%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 17520 مليون جنيه عام 2019، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 31.39% مقارنة بعام 2019، وبمتوسط قدر بنحو 15645.25 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 15.97% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 9820.81 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 168.61%، بينما اتضح تزايد هذا المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 10824.58 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 224.55%.

3- إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي

بدراسة الجدول رقم (3)، خلال الفترة الأولي، تبين أن إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي تراوح بين حد أدني 6403.60 مليون جنيه عام 2003، وحد أقصي 9593.50 مليون جنيه عام 2002، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 33.25% مقارنة بعام 2002، وبمتوسط قدر بنحو 7912.73 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 10.63% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 5370.70 مليون جنيه عام 2012، وحد أقصي 16491 مليون جنيه عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 207.05% مقارنة بعام 2012، وبمتوسط قدر بنحو 9465.73 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 41.62% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين من بيانات الجدول رقم (4) زيادة إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 1552.99 مليون جنيه وتغير نسبي قدر بنحو 19.63%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 23078.60 مليون جنيه عام 2017، وحد أقصي 48945.30 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 112.08% مقارنة بعام 2019، وبمتوسط قدر بنحو 34368.95 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 36.58% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 24903.23 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 263.09%، بينما اتضح تزايد هذا المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 26456.22 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 334.35%.

4- المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي العام

بدراسة الجدول رقم (3)، خلال الفترة الأولي، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي العام تراوحت بين حد أدني 11054.20 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 35205.90 مليون جنيه عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 218.48% مقارنة بعام 2000، وبمتوسط قدر بنحو 19810.83 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 45.97% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 39460.9 مليون جنيه عام 2009، وحد أقصي 57474.10 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 45.65% مقارنة بعام 2009، وبمتوسط قدر بنحو 50454.41 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 12.83% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين من بيانات الجدول رقم (4) زيادة المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي العام خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 30643.58 مليون جنيه وتغير نسبي قدر بنحو 154.68%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 122149.90 مليون جنيه عام 2018، وحد أقصي 295842.10 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 142.20% مقارنة بعام 2018، وبمتوسط قدر بنحو 194040 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 44.20% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 143585.59 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 284.58%، بينما اتضح تزايد هذا المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 174229.17 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 879.46%.

5- المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي الخاص

بدراسة الجدول رقم (3)، خلال الفترة الأولي، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي الخاص تراوحت بين حد أدني 16033.90 مليون

جنيه عام 2002، وحد أقصي 72500.70 مليون جنيه عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 352.17% مقارنة بعام 2002، وبمتوسط قدر بنحو 31266.48 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 67.46% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 59983.80 مليون جنيه عام 2011، وحد أقصي 117525.40 مليون جنيه عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 95.93% مقارنة بعام 2011، وبمتوسط قدر بنحو 76160.01 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 25.90% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين من بيانات الجدول رقم (4) زيادة المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي الخاص خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 44893.53 مليون جنيه وتغير نسبي قدر بنحو 143.58%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 124247.80 مليون جنيه عام 2020، وحد أقصي 236466 مليون جنيه عام 2019، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 47.46% مقارنة بعام 2019، وبمتوسط قدر بنحو 161270.95 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 31.75% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 85110.94 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 11.75%، بينما اتضح تزايد هذا المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 130004.47 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 415.80%.

6- إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي

بدراسة الجدول رقم (3)، خلال الفترة الأولي، تبين أن إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي تراوح بين حد أدني 27427.20 مليون جنيه عام 2001، وحد أقصي 107706.60 مليون جنيه عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 292.70% مقارنة بعام 2001، وبمتوسط قدر بنحو 51077.31 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 58.47% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 102743.30 مليون جنيه عام 2009، وحد أقصي 166504.90 مليون جنيه عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 62.06% مقارنة بعام 2009، وبمتوسط قدر بنحو 126614.43 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 17.56% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين من بيانات الجدول رقم (4) زيادة إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 238696.53 مليون جنيه وتغير نسبي قدر بنحو 180.62%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 258693.80 مليون جنيه عام 2017، وحد أقصي 532308.10 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 105.77% مقارنة بعام 2017، وبمتوسط قدر بنحو 161270.95 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 35.47% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 228696.53 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 180.62%، بينما اتضح تزايد هذا المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 304233.64 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 595.93%.

7- المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة عام.

بدراسة الجدول رقم (3)، خلال الفترة الأولي، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة عام تراوحت بين حد أدني 31370.40 مليون جنيه عام 2001، وحد أقصي 70454.70 مليون جنيه عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 124.59% مقارنة بعام 2001، وبمتوسط قدر بنحو 45048.89 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 45.97% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 87390.30 مليون جنيه عام 2011، وحد أقصي 164743.80 مليون جنيه عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 88.51% مقارنة بعام 2011، وبمتوسط قدر بنحو 113199.60 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 24.65% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين من بيانات الجدول رقم (4) زيادة المخصصات الاستثمارية بالقطاع السلعي العام خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 68150.71 مليون جنيه وتغير نسبي قدر بنحو 151.28%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 243525.50 مليون جنيه عام 2017، وحد أقصي 513664 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 110.93% مقارنة بعام 2017، وبمتوسط قدر بنحو 375807.10 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 39.02% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 262607.50 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 231.99%، بينما اتضح تزايد هذا المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 330758.21 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 734.22%.

8- المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خاص

بدراسة الجدول رقم (3)، خلال الفترة الأولي، تبين أن المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خاص تراوحت بين حد أدني 30909 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 129080 مليون جنيه عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 317.61% مقارنة بعام 2000، وبمتوسط قدر بنحو 56092.79 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 62.65% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 65476 مليون جنيه عام 2009، وحد أقصي 227295.40 مليون جنيه عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 138.07% مقارنة بعام 2009، وبمتوسط قدر بنحو 153869.28 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 25.50% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين من بيانات الجدول رقم (4) زيادة المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خاص خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 97776.49 مليون جنيه وتغير نسبي قدر بنحو 174.31%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 270783.50 مليون جنيه عام 2017، وحد أقصي 444179 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 64.03% مقارنة بعام 2017، وبمتوسط قدر بنحو 334112.80 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 22.72% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 180234.53 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 117.14%، بينما اتضح تزايد هذا المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 278020.01 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 495.64%.

9- إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة

بدراسة الجدول رقم (3)، خلال الفترة الأولي، تبين أن إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة تراوح بين حد أدني 63581.80 مليون جنيه عام 2001، وحد أقصي 199534.80 مليون جنيه عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 213.82% مقارنة بعام 2001، وبمتوسط قدر بنحو 101141.68 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 47.29% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 197137.20 مليون جنيه عام 2009، وحد أقصي 392039.20 مليون جنيه عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 98.87% مقارنة بعام 2009، وبمتوسط قدر بنحو 267068.88 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 23.99% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين من بيانات الجدول رقم (4) زيادة إجمالي المخصصات الاستثمارية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 165927.20 مليون جنيه وتغير نسبي قدر بنحو 164.05%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 514309 مليون جنيه عام 2017، وحد أقصي 957843 مليون جنيه عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 86.24% مقارنة بعام 2017، وبمتوسط قدر بنحو 709919.90 مليون جنيه، ومعامل اختلاف قدر بنحو 28.92% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 442851.03 مليون جنيه ونسبي قدر

بنحو 165.82%، بينما اتضح تزايد هذا المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 608778.22 مليون جنيه ونسبي قدر بنحو 601.91%.

10- نسبة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي بالنسبة للقطاع السلعي

بدراسة الجدول رقم (3)، خلال الفترة الأولي، تبين أن نسبة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي بالنسبة للقطاع السلعي تراوح بين حد أدني 7.49% عام 2008، وحد أقصي 31.53% عام 2002، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 76.23% مقارنة بعام 2002، وبمتوسط قدر بنحو 17.60%، ومعامل اختلاف قدر بنحو 52.23% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 4.65% عام 2012، وحد أقصي 9.90% عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 112.94% مقارنة بعام 2012، وبمتوسط قدر بنحو 7.06%، ومعامل اختلاف قدر بنحو 25.57% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين من بيانات الجدول رقم (4) تناقص نسبة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي بالنسبة للقطاع السلعي خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 10.54% وتغير نسبي قدر بنحو 59.91%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 8.92% عام 2017، وحد أقصي 11.37% عام 2020، بنسبة زيادة قدرت بنحو 27.42% مقارنة بعام 2017، وبمتوسط قدر بنحو 9.59%، ومعامل اختلاف قدر بنحو 12.04% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 25.54% ونسبي قدر بنحو 35.98%، بينما اتضح تناقص هذا المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 8.01% ونسبي قدر بنحو 45.48%.

11- نسبة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة

بدراسة الجدول رقم (3)، خلال الفترة الأولي، تبين أن نسبة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة تراوح بين حد أدني 4.05% عام 2008، وحد أقصي 14.21% عام 2002، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 71.53% مقارنة بعام 2002، وبمتوسط قدر بنحو 8.47%، ومعامل اختلاف قدر بنحو 42.15% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثانية، تبين من خلال نفس الجدول السابق، أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 2.18% عام 2012، وحد أقصي 4.39% عام 2014، بنسبة زيادة قدرت بنحو 100.95% مقارنة بعام 2012، وبمتوسط قدر بنحو 3.38%، ومعامل اختلاف قدر بنحو 22.07% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين من بيانات الجدول رقم (4) تناقص نسبة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولي بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 5.09% وتغير نسبي قدر بنحو 60.11%، وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة الثالثة، تبين من خلال نفس الجدول السابق أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 4.32% عام 2018، وحد أقصي 5.12% عام 2019، بنسبة زيادة قدرت بنحو 18.33% مقارنة بعام 2018، وبمتوسط قدر بنحو 4.75%، ومعامل اختلاف قدر بنحو 8.72% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد اتضح تزايد المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 1.37% ونسبي قدر بنحو 40.49%، بينما اتضح تناقص هذا المتغير السابق خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الأولي –فترة الاستقرار- بمقدار تغير مطلق قدر بنحو 3.72% ونسبي قدر بنحو 43.96%.

مما سبق يستنتج ضآلة حجم المخصصات الاستثمارية المنفذة بالقطاع الزراعي وذلك مقارنة بالاستثمارات المنفذة بالقطاع السلعي وكذلك ضعف مساهمته مقارنة بإجمالي القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يعني زيادة الاعتماد علي الخارج وزيادة الواردات عن الصادرات من هذا القطاع الاقتصادي الهام والضروري والذي يصعب ايجاد سلع بديلة نتيجة لصعوبة تدبير العملات الأجنبية مما يؤدي للضغط علي الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي يؤدي إلي عجز بالميزان التجاري السلعي وبالتالي يؤثر علي ميزان المدفوعات فتزيد أسعار السلع بالنهاية مع حدوث تشوهات سعرية وضغوط تضخمية مما يعني مزيدا من الاختلالات الهيكلية بالقطاع الزراعي.

المحور الثالث: رؤية استشرافية مستقبلية للحد من الاختلالات الهيكلية للمخصصات الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

يقصد بالرؤية الاستشرافية المستقبلية للحد من الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد القومي المصري بأنها مجموعة من الأسس والأهداف التي تتشكل في ضوئها خطط العمل المستقبلية بقصد إحداث تغييرات إيجابية هدفها التنمية المستدامة للقطاعات المختلفة للاقتصاد القومي لإحداث معدلات النمو المرغوبة.

وبالرغم من الرؤي المستقبلية العديدة التي يتم وضعها إلا أنها غير مستغلة ولا يتم العمل بها وتظل الجهود الوقتية للنهوض بالاقتصاد القومي المصري هي السائدة وتترك جميع تلك الرؤي والاجتهادات تبحث عن متبع ومنفذ مما يكون له أثره السلبي علي هذا الاقتصاد القومي ككل، وبالرغم من ذلك حاول الباحث تصور رؤية استشرافية مستقبلية شاملة تراعي التنسيق المتكامل فيما بينها يتم من خلالها النهوض بالاقتصاد القومي المصري مع التركيز علي القطاع الزراعي، بشرط أن تكون هذه الرؤية مدعومة بتدخل الدولة والاشراف عليها حيث أنها تحتاج لنهضة قومية شاملة، وتتبلور تلك الرؤية الاستشرافية المستقبلية للحد من الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد القومي المصري من خلال روشتة العلاج يمكن تصورها كما يلي:

1- لا يجب المساس بالطلب الاستثماري، بل يجب تنشيطه وزيادته، حيث اتضح أن متوسط إجمالي الاستثمارات في تناقص مستمر ويقدر بنحو 18.09%، 15.08%، 13.93% من إجمالي الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي خلال سنوات الدراسة بفتراتها الثلاث (2000-2008)، (2009-2016)، (2017-2020)[i].

2- توفير الضروريات لفئات الدخل المنخفض دون السلع الترفيهية، خاصة أن متوسط إجمالي الاستهلاك في تزايد مستمر خلال نفس الفترات الثلاث قدر بنحو 81.84%، 84.92%، 87.07% مما يدل علي أن الاستهلاك النهائي يمثل مصدر الضغط الرئيسي في نمو الإنفاق الكلي أي الطلب الكلي نظرا لاستئثاره بالجزء الأكبر في هيكل الإنفاق ويرجع هذا للزيادة المستمرة في السكان وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية[ii].

3- تقييد نمو الطلب الكلي ينصب أساسا علي الطلب الاستهلاكي غير الضروري أو اختفاء فائض الطلب، حيث تبين ان متوسط إجمالي فائض الطلب قدر بنحو 50.46 مليار جنيه، 134.72 مليار جنيه، 508.89 مليار جنيه خلال الفترات الثلاث للدراسة، كما اتضح أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 35.07%، 54.13%، 35.26% خلال الفترات الثلاث للدراسة مما يعني زيادة التقلبات لإجمالي فائض الطلب[iii].

4- يقترح بشكل تدريجي تخفيض فائض الطلب باستمرار مما يؤدي لتقليل معدلات ارتفاع الأسعار، عن طريق تخفيض معدل النمو في الطلب الكلي أو الانفاق الكلي أو الاستهلاك النهائي وخاصة الانفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) حيث قدر متوسطه بنحو 385.8 مليار جنيه، 1451.96 مليار جنيه، 4059.93 مليار جنيه، خلال الفترات الثلاث للدراسة علي الترتيب، مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي العام (الحكومي) والذي قدر متوسطه بنحو 63.07 مليار جنيه، 207.23 مليار جنيه، 401.95 مليار جنيه خلال نفس الفترات الثلاث علي الترتيب[iv] مما يستدعي معه ضغط الطلب الاستهلاكي الخاص وخاصة الترفي منه، كما لوحظ أن الانفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) يمثل النسبة الكبري من مكونات الطلب الكلي وقد قدر متوسط تلك النسبة بنحو 85.89%، 87.41%، 90.89% خلال الفترات الثلاث علي الترتيب، وذلك مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي العام (الحكومي) والذي مثل متوسطه نحو 14.08%، 12.58%، 9.08% للفترات الثلاث علي الترتيب من إجمالي الطلب الكلي أو الانفاق الاستهلاكي الكلي[v]، ومن ثم فإن أي تخفيض في نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص يؤدي لتخفيض نمو الانفاق الكلي ومن ثم تخفيض معدل ارتفاع الأسعار، كما أن التخفيض النسبي للإنفاق الاستهلاكي العام يؤدي ايضا لتخفيض نمو الانفاق الكلي وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي الحد من الاختلالات الحادثة في الاقتصاد القومي المصري وخاصة الناتجة من عجز الموازنة العامة للدولة.

وبعد التعرف علي الرؤية الاستشرافية المستقبلية المقترحة للحد من الاختلالات الهيكلية للمخصصات الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كمحاولة لقيام نهضة قومية شاملة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي يجب أن تتوافر فيها جميع المقومات الإنتاجية والتسويقية والمؤسسية والتشريعية والإجرائية من خلال تضامن كافة المؤسسات والأجهزة المعنية للحد أو القضاء علي الاختلالات الهيكلية كلها أو بعضها من أجل معالجة متكاملة وشاملة لتلك الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد القومي المصري.

التوصيات

ومن العرض السابق لنتائج البحث تم التوصل لعدة توصيات للحد من الاختلالات الهيكلية للمخصصات الاستثمارية بين مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي يوصي البحث بما يلي:

1- لا يجب المساس بالطلب الاستثماري، بل يجب تنشيطه وزيادته.

2- توفير الضروريات لفئات الدخل المنخفض دون السلع الترفيهية.

3- تقييد نمو الطلب الكلي ينصب أساسا علي الطلب الاستهلاكي غير الضروري أو اختفاء فائض الطلب.

4- تخفيض فائض الطلب بشكل تدريجي باستمرار وخاصة الانفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي العام (الحكومي).

المراجـــع

إبراهيم زكريا عطا الشربيني، برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، وعدالة توزيع الدخل كمدخل لدعم سياسات النمو بالتطبيق علي السلع الاستراتيجية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2012.

أحمد محمد سيد فراج، أزمة الاحتياطات الدولية وتأثيرها علي تمويل الخطة الاستثمارية أعقاب ثورة 25 يناير، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2021.

أسماء إسماعيل أبو الفتوح طرابيه، دراسة تحليلية لمشكلة التضخم في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 2018.

أسماء إسماعيل أبو الفتوح طرابيه، دراسة تحليلية للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي والزراعي المصري، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 2022.

أيمن سعيد الشيشيني(د)، دراسة اقتصادية للاستثمارات الزراعية في مصر، مجلة المنيا للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنيا، 2016.

جميل حميد أحمد، الاختلالات في الاقتصاد اليمني، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2000.

خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري(د)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد (3)، يوليو 2012.

صقر محمد صقر(د)، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

عبد الحميد ربيع محمد، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر ومفردات الاقتصاد الكلي الرئيسية بالتطبيق علي مصر في الفترة (2006-2014)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2016.

محمد أحمد عبد الدايم(د)، دراسة تحليلية لفجوة الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد المصري وتوقعاتها المستقبلية في ضوء استراتيجية 2030، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد (10)، العدد (10)، 2019.

محمد علي محمد شطا(د)، مبادئ الاقتصاد، مذكرة داخلية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 2020.

محمد محمد جبر المغربي(د)، الاحصاء التحليلي، في العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2015.

البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء www.capmas.gov.eg.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، كتيب الإحصاءات الاقتصادية جمهورية مصر العربية، اصدار 2020

الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط المصرية www.mop.gov.eg.

The Structural Imbalance of Investment Allocations between Economic Sectors in Egypt (Focusing on the Agriculture Sector)

Oweda, M. A.; M. M. G. Al-Maghraby; M. A. Shata and Asmaa I. A. E. Trabiah

Department of agricultural economics, Faculty of agriculture, Mansoura university.

ABSTRACT

The agricultural sector is affected by what is affected by the Egyptian national economy, where there is an internal structural imbalance represented in the distribution of agricultural investments and their proportion to the commodity sector. Relative change estimated at 59.91% and 60.11%, respectively. It was also shown that these two percentages decreased during the period (2017-2020) compared to the period (2000-2008) also by a relative change estimated at 45.48% and 43.96%, respectively, which means a small size Agricultural investments compared to the investments of the commodity sector, and other sectors, and the research problem was the increase in the internal structural imbalances in the national economy, as it was found that the average percentage of the contribution of the commodity, production and service sectors to the GDP was estimated at 51.16%, 31.87%, 16.94%, respectively, during the first period, and about 51.94%, 29.70%, 17.97%, respectively, during the second period, and about 47.42%, 29.32%, 23.23%, respectively, during the third period. The research problem also lies in the increase in internal structural imbalances in the agricultural sector as a result of the imbalance In the distribution of agricultural investments, and the main objective of this research is to study the structural imbalance of investment allocations for economic sectors with a focus on the agricultural sector during the period (2000-2020), by studying the economic variables related to investment allocations between various economic sectors, and a comparative analysis of the economic variables for the periods studied, Then he developed a future forward-looking vision to reduce the structural imbalances of investment allocations between the various economic sectors, and the research recommended that investment demand should not be affected, but rather it should be activated and increased, providing the necessities for low-income groups without recreational goods, and restricting the growth of aggregate demand mainly focused on unnecessary consumer demand Or the disappearance of excess demand, and the reduction of excess demand constantly, especially private (family) consumer spending compared to public (governmental) consumer spending.

(i) حسبت بواسطة الباحث من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

(ii) حسبت بواسطة الباحث من بيانات المصدر السابق.

(iii)حسبت بواسطة الباحث من بيانات المصدر السابق.

(iv)حسبت بواسطة الباحث من بيانات المصدر السابق.

(v)حسبت بواسطة الباحث من بيانات المصدر السابق.